مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

التنميــة المجتمعية المتكاملــة كأداة لحل النزاعات وبناء السلام: دراسة حالة العراق

م.م. فاطمة ميثم مصطفى (*)

المقدمة:

في عالم يشهد تحولات متسارعة وتحديات متزايدة علــى مختلف الأصعــدة الاقتصادية والاجتماعية والبيئيــة، يكتســب مفهــوم التنميــة المجتمعيــة المتكاملة أهمية قصوى كإطار عمل شامل لتحقيق التقدم والرفاه المســتدام. لم تعد التنمية تُنظر إليها كمجــرد نمو اقتصادي أو تدخــلات خارجية، بل كعمليــة ديناميكيــة تشــاركية محورها الإنســان والمجتمع، وتسعى إلى بناء قدراتهم وتمكينهم من قيادة مسيرة التغيير الإيجابي في بيئتهم.

يهــدف البحــث إلــى استكشــاف مفهــوم التنمية المجتمعيــة المتكاملــة بعمقهــا وأبعادها المختلفة كما يتناول البحث الأسس النظرية والمبادئ التي تقــوم عليها هذه العملية، مع تســليط الضوء على أهميتها فــي معالجة التحديات المعاصرة وتحقيق أهــداف التنميــة المســتدامة بالإضافــة إلى ذلك، سيســعى البحث إلى تحليــل التحديات التي تواجه جهــود التنميــة المجتمعيــة المتكاملــة ، واقتراح اســتراتيجيات وآليــات مبتكــرة لتعزيــز فعاليتها وضمان اســتدامتها من خلال تقديم رؤية شــاملة ومتكاملــة لتنمية المجتمع، ويســعى هــذا البحث إلى المســاهمة في إثراء النقاش الأكاديمي وتقديم توصيات عملية للممارســين والسياســات الهادفة إلى بناء مجتمعات مستقرة .

هدف البحث:

يهدف البحث إلــى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية، وهي:

١ـ تحديــد وتقييــم دور مختلــف الجهــات الفاعلة (الحكومــة العراقية، منظمــات المجتمع المدني، المنظمات الدولية، القطــاع الخاص، المجتمعات المحليــة) فــي جهــود التنميــة المجتمعيــة وحل النزاعات في العراق.

٢ـ اقتــراح إطــار عمل نظــري وعملــي لتطبيق التنميــة المجتمعيــة المتكاملــة كأداة فعالــة لحل النزاعــات وتعزيــز بنــاء الســلام المســتدام في

(*) جامعة النهرين /كلية العلوم السياسية
Fatima.Maytham@nahrainuniv.edu.iq

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

العراق، مـع تحديد الأولويـات القطاعية وآليات التنسيق والشراكة.

٣-تقديم توصيات عمليـة ومحددة لصناع القرار والمنظمات العاملة في مجال التنمية والسـلام في العـراق، بناءً علـى نتائج البحـث، بهدف تعزيز فعاليـة التنميـة المجتمعيـة المتكاملـة كأداة لحل النزاعات وتحقيق السلام المستدام.

مشكلة البحث:

تنطلق الدراسة من إشكالية مفادها: ما هي العوامل الحاسـمة لنجـاح مبـادرات التنميـة المجتمعيـة المتكاملة في تحقيق أهـداف حل النزاعات وبناء السـلام في السـياق العراقي؟ ومن اجل التمكين للإجابـة عـن هـذه الإشـكالية وتوضيحها وجب طرح مجموعه من التساؤلات الفرعية :

١- مـا هي الآليات التي من خلالها يمكن للتنمية المجتمعيـة المتكاملة أن تعالج الأسـباب الجذرية للنزاعات في العراق؟

٢-كيف يمكن لبرامج التنمية المجتمعية المتكاملة أن تسـاهم فـي تعزيـز التماسـك الاجتماعـي والمصالحـة بيـن مختلـف مكونـات المجتمـع العراقي؟

٣ - ماهـي التحديـات والمعوقـات التـي تواجه تطبيـق التنمية المجتمعيـة المتكاملـة كأداة لحل النزاعات وبناء السلام في العراق؟

فرضية البحث:

اعتمدت الدراسة على فرضية مفادها : إن تحديد وتنفيـذ برامـج تنمية مجتمعية متكاملة تسـتجيب للأولويات القطاعية الأكثر إلحاحًا في المجتمعات العراقيـة (مثـل توفير فـرص العمل، وتحسـين الخدمات الأساسية، ودعم التعليم) سيساهم بشكل كبير فـي تقليل دوافع العنف وتعزيز الاسـتقرار المحلي.

الاطار المنهجي للبحث:

لأثبات فرضية البحث يجب اتباع خطوات البحث العلمي القائمة على توظيف مناهج البحث التي يتم اختيارها حسـب طبيعة الموضوع ولدراسـة هذا الموضوع تم الاعتماد على:

١- المنهـج الوصفي التحليلي: وهو احد اشـكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة او مشـكلة سيتم استخدام هذا المنهج لوصف وتحليل المبـادرات والبرامـج الحالية للتنميـة المجتمعية وحل النزاعات في العـراق، وتقييم مدى تكاملها وفعاليتهـا فـي معالجة جـذور النزاعـات وبناء السلام. سيشـمل ذلك تحديد نقاط القوة والضعف والفـرص والتحديات التي تواجه هذه المبادرات. وسيتم وصف وتحليل الآليات الحالية أو المقترحة لتحقيـق التنمية المجتمعيـة المتكاملة في العراق، وتقييـم مـدى شـموليتها وفعاليتهـا فـي تحقيـق الأهداف المرجوة.

٢- المنهج الاستشرافي : وهو المنهج الذي يساعد على رسـم سيناريوهات المستقبلية المحتملة بناء على التحليل الوصفي للوضع الراهن والاتجاهات

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

الحالية، سيتم استخدام المنهج الاستشرافي لتوقع سيناريوهات مستقبلية محتملة لتأثير تبني آليات التنمية المجتمعية المتكاملة على حل النزاعات وبناء السلام في العراق. وتستند التوصيات العملية التي سيقدمها البحث جزئياً إلى الرؤى المستقبلية المستنبطة من المنهج الاستشرافي، بهدف توجيه السياسات والبرامج نحو تحقيق أفضل النتائج على المدى الطويل.

أولا: مفهوم التنمية المتكاملة المجتمعية ومناهجها

١- مفهوم التتنمية المجتمعية المتكاملة :

التنمية المجتمعية هو مصطلح عام يطلق على ممارسات النشطاء المدنيين والمواطنين المعنيين والمهنيين والتي تهدف إلى تمكين المجتمعات المحلية بما فيها الأفراد والجماعات بإكسابهم المهارات التي يحتاجونها لإحداث تأثير في مجتمعاتهم وعادةً ما تنشأ تلك المهارات بتشكيل جماعات اجتماعية كبيرة تعمل على تنفيذ أجندة عامة . ويجب أن يعي العاملون في تنمية المجتمع كيف يتعاملون مع الأفراد وكيف يؤثرون في الحالات المجتمعية في سياق المؤسسات الاجتماعية لفهم مفهوم التنمية المجتمعية بشكل شامل ، من المفيد النظر إلى مجموعة من التعريفات التي تقدمها جهات مختلفة، حيث يكمل كل تعريف جوانب أخرى لتكوين صورة واضحة لهذا المفهوم فقد عرفتها الأمم المتحدة تعريفًا عامًا على أنها عملية يتحد فيها أعضاء المجتمع لاتخاذ إجراءات جماعية وإيجاد حلول للمشاكل المشتركة" يركز هذا التعريف على الوحدة والتعاون بين أفراد المجتمع الواحد إنه يشير إلى أن التنمية المجتمعية ليست جهدًا فرديًا أو خارجيًا بالكامل، بل هي نابعة من إرادة مشتركة وتهدف إلى معالجة التحديات التي تواجه الجميع داخل هذا المجتمع .

تذهب الجمعية الدولية لتنمية المجتمع إلى أبعد من ذلك، حيث تعتبر التنمية المجتمعية "مهنة قائمة على الممارسة وتخصص أكاديمي" هذا التعريف يضفي صفة الاحترافية والعلمية على هذا المجال فالتنمية المجتمعية ليست مجرد عمل تطوعي عشوائي، بل هي مهنة لها أصولها النظرية ومنهجياتها التطبيقية .

وتحدد الجمعية القيم والأخلاقيات الأساسية التي يجب أن تستند إليها ممارسة التنمية المجتمعية، وتشمل: الالتزام بالحقوق (ضمان احترام وتعزيز حقوق الإنسان للجميع)، والتضامن (العمل معًا ودعم بعضنا البعض)، والديمقراطية (إشراك الناس في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم)، والمساواة (ضمان تكافؤ الفرص للجميع)، والعدالة البيئية والاجتماعية (السعي إلى توزيع عادل للموارد وحماية البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية).

كما تحدد الجمعية هدف التنمية المجتمعية بأنه "العمل مع المجتمعات لتحقيق الديمقراطية التشاركية، والتنمية المستدامة، والحقوق، والفرص الاقتصادية، والمساواة، والعدالة الاجتماعية". هذا التعريف يوضح الأهداف

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

الطموحة والشـاملة التي تسعى التنمية المجتمعية إلى تحقيقها، والتي تتجاوز مجرد حل المشكلات الآنية لتشـمل بناء مجتمعات أكثر عدلاً وازدهارًا واستدامة على المدى الطويل .

وتشير الجمعية إلى أن ممارسة التنمية المجتمعية يقوم بها أشـخاص فـي أدوار وسـياقات مختلفة. يشـمل ذلك "عمال المجتمـع المحترفون" الذين يكرسـون عملهـم لهـذا المجـال، بالإضافة إلى محترفين في مهن أخرى مثل العمل الاجتماعي، وتعليـم الكبار، وعمـل الشـباب، والتخصصات الصحيـة، والتعليـم البيئي، والتنميـة الاقتصادية المحليـة، والتخطيـط الحضـري، والتجديـد، والهندسـة المعماريـة، وغيرهم. هـؤلاء الأفراد يسـعون إلى تطبيق قيم التنميـة المجتمعية وتبني أساليبها في مجالات عملهم المختلفة .

كما تشـمل ممارسـة التنمية المجتمعية مجموعة من الإعـدادات والمسـتويات المهنية، بـدءًا من الأدوار التي تعمل بشـكل مباشـر مع المجتمعات علـى أرض الواقع، وصـولًا إلى أدوار التخطيط المجتمعـي الإداري والاسـتراتيجي التـي تضع السياسات والبرامج على نطاق أوسع.

يقـدم تقرير تحـدي التنمية المجتمعيـة، الصادر عـن مجموعة من المنظمـات الرائدة في المملكة المتحـدة، تعريفًـا يركـز علـى الـدور الخـاص الـذي تلعبه التنمية المجتمعية فـي معالجة قضايا محـددة. يعـرف التقرير التنميـة المجتمعية بأنها "مجموعة من القيم والممارسات التي تلعب دورًا خاصًا في التغلـب على الفقر والحرمان، وترابط المجتمع على مسـتوى القاعدة الشعبية، وترسيخ الديمقراطية" .

يؤكد هـذا التعريف على الأثـر الملموس للتنمية المجتمعية في تحسـين حيـاة الفئات الأكثر ضعفًا وتعزيـز التلاحم الاجتماعي بين أفـراد المجتمع العادييـن، بالإضافة إلـى دورها في بناء أسـس ديمقراطية قوية من خلال تمكين المواطنين على المستوى المحلي.

ويشـير التقرير أيضًا إلى أن هنـاك "مهنة تنمية مجتمعيـة" محـددة بـ "معاييـر مهنيـة وطنية ومجموعة مـن النظريات والخبـرات التي تعود إلـى ما يقرب من قـرن من الزمـان". هذا يؤكد علـى التاريخ الطويـل والأصول الراسـخة لهذا المجـال. كما يوضح أن هناك "مواطنون فاعلون يسـتخدمون تقنيـات تنميـة المجتمـع تطوعًـا"، بالإضافـة إلى مهن وهيئات أخرى تسـتخدم نهج التنمية المجتمعية أو بعض جوانبه في عملها .

وتوجه هذه العملية مبادئ اساسية منها :

أ - لا تقتصـر التنميـة المجتمعية علـى معالجة الأعـراض الظاهرية للنزاع، بل تسـعى إلى فهم ومعالجة الأسباب الكامنة وراءه.

ب - يتم التعامل مع النزاع والتنمية بشكل شامل ومتكامـل، مـع الأخذ في الاعتبـار جميع الأبعاد المؤثرة.

ج- يتم تمكين المجتمعات المحلية من تولي زمام المبادرة في عملية التنمية والسلام.

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

د- تعتبر بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة وتعزيز المصالحة من الأهداف الأساسية.

٢-مناهج التنمية المجتمعية المتكاملة :

هناك العديد من مناهج تنمية المجتمعية التي تم تطويرها بمرور الوقت، ولكل منها تركيزها وأساليبها الخاصة فيما يلي بعض المناهج الرئيسة لتنمية المجتمعية:

أ- النهج القائم على الاحتياجات: يركز هذا النهج على تحديد ومعالجة احتياجات المجتمع ، غالبًا ما يبدأ بتقييم منهجي للاحتياجات لتحديد المشكلات ونقاط الضعف الأكثر إلحاحًا داخل المجتمع. ثم يتم تصميم التدخلات لمعالجة هذه الاحتياجات المحددة .

ب- نهج حل المشكلات: يشبه النهج القائم على الاحتياجات، لكنه يركز بشكل أكبر على تحديد وحل مشكلات محددة يواجهها المجتمع عادة ما يتضمن هذا النهج عملية تعاونية يشارك فيها أعضاء المجتمع وأصحاب المصلحة لتحديد المشكلات وتطوير وتنفيذ الحلول .

ج- النهج التشاركي: يؤكد هذا النهج على أهمية إشراك أعضاء المجتمع في جميع جوانب عملية التنمية، من تحديد الاحتياجات والتخطيط إلى التنفيذ والتقييم ، يُنظر إلى المشاركة على أنها ضرورية لضمان أن تكون مبادرات التنمية ذات صلة وفعالة ومستدامة .

د- النهج القائم على الأصول: على عكس النُهج التي تركز على الاحتياجات أو المشكلات، يركز التنمية المجتمعية القائمة على الأصول (ABCD) على تحديد واستخدام الأصول والموارد الموجودة داخل المجتمع يشمل ذلك مهارات الأفراد والمنظمات المحلية والمؤسسات والموارد الطبيعية والروابط الاجتماعية يهدف ABCD إلى تمكين المجتمعات من خلال مساعدتهم على رؤية واستخدام نقاط قوتهم الخاصة .

ه- نهج الرعاية الاجتماعية: يوفر هذا النهج المساعدة والدعم للأفراد والجماعات المحتاجة. غالبًا ما يتم تنفيذه من قبل الوكالات الحكومية ومنظمات الرعاية الاجتماعية ويهدف إلى تلبية الاحتياجات الفورية وتوفير شبكات الأمان .

و- النهج القائم على الحقوق: يركز هذا النهج على تعزيز وحماية الحقوق الأساسية للأفراد والجماعات داخل المجتمع. ويسعى إلى معالجة قضايا التمييز والإقصاء وضمان حصول الجميع على حقوقهم وكرامتهم .

م- التنمية المستدامة: يسعى هذا النهج إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة بطريقة متوازنة يؤكد على تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة .

ثانيا: بناء السلام والتنمية المجتمعية المتكاملة : دراسة لتجارب دولية مختارة

تُعد التنمية المجتمعية المتكاملة أحد أبرز الأدوات

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

التنمويــة التــي بات يُعــوّل عليها فــي مرحلة ما بعــد النزاعات، وذلك لما توفره من آليات شــاملة تعزز المشاركة الشــعبية، وتعيد بناء رأس المال الاجتماعي، وتدعم مؤسســات الدولة في التحول نحو الســلام المستدام. وقد أثبتت التجارب الدولية أن التنمية لا يمكن فصلها عن بناء الســلام، إذ إن غياب العدالة الاجتماعيــة، وحرمان المجتمعات المحليــة من الوصــول إلى الخدمــات والموارد، يشكل بيئة خصبة لتجدد العنف والصراع.

ينظر إلــى التنمية المجتمعيــة المتكاملة على أنها عمليــة متعددة الأبعاد، تشــمل التدخــل في البنية الاجتماعيــة والاقتصاديــة والسياســية من خلال مقاربــات تشــاركية قاعدية، ترتكــز على تمكين الفئات المهمشة، وتحقيق التكامل بين المستويات الحكومية والمحليــة. وتُظهر الأدبيات الحديثة أن هذا النــوع من التنمية يتقاطــع وظيفياً مع مفاهيم بناء الســلام الإيجابي الذي يتجاوز غياب العنف، ليشــمل إعادة بناء العلاقــات الاجتماعية، وتفعيل الحكم الرشيد، وضمان العدالة الانتقالية.

وفي هذا الإطار، سيتم تناول مقارنة تحليلية لثلاث تجــارب دوليــة بارزة هــي: روانــدا، كولومبيا، وجنــوب أفريقيا، والتي تمثــل نماذج متنوعة من الســياقات ما بعد النزاع، حيث سعت إلى توظيف التنمية المجتمعية المتكاملة كوسيلة لتحقيق السلام المســتدام. تســتند الدراســة إلى تحليل السياسات والممارســات التنموية المتبعة في كل تجربة، من حيث أدوات المشاركة، وآليات العدالة الانتقالية، والربــط بيــن التنميــة والإدمــاج الاجتماعــي ، واستخلاص الدروس المستفادة من هذه التجارب، وتقديــم ملامح إطار تطبيقي يمكن الاســتفادة منه في سياق العراق

١-ادوات بناء السلام وحل النزاعات :

تتعــدد أدوات بناء الســلام ،يمكــن تصنيف هذه الأدوات في ســياق التكامل مع التنمية المجتمعية إلى :

أ- بنــاء الثقــة (Trust-building): اتخــاذ إجراءات تهدف إلى زيادة الشفافية والتفاهم وتقليل الشك بين الأطراف أو المجتمعات المتنازعة .

ب- الحــوار المجتمعــي (Community Dialogue): إنشــاء منصــات للحــوار المفتوح والشــامل بين مختلف مكونــات المجتمع لمعالجة القضايا الخلافية وبناء التوافق.

ج- التنمية المجتمعية المتكاملة: معالجة الأسباب الجذريــة للنزاعــات مــن خــلال برامج شــاملة تســتهدف الجوانــب الاقتصاديــة والاجتماعيــة والسياسية والثقافية للمجتمع .

د- العدالة الانتقالية (Transitional Justice): مجموعــة من الآليــات لمعالجة انتهــاكات حقوق الإنسان واسعة النطاق بعد النزاعات، بما في ذلك المحاكمــات، ولجان الحقيقــة والمصالحة، وجبر الضرر .

٢-التجــارب الدولية للتنميــة المجتمعية المتكاملة لحل النزاعات وبناء السلام

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

أ- تجربة رواندا

يُظهر التحليل لتجربة رواندا في النهج، والنتائج، والتحديات رؤى مهمة للسياسات التنموية المستقبلية.

في رواندا، انطلقت جهود التنمية المجتمعية بعد الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤، التي أدت إلى مقتل قرابة ٨٠٠ ألف شخص ودمار شبه كامل في البنية الاجتماعية والسياسية. اتبعت الحكومة الرواندية نهجًا مركزيًا صارمًا في إعادة بناء الدولة والمجتمع، تم فيه التركيز على العدالة الانتقالية من خلال نظام "الغاشاتشا"، وهو نظام محلي تقليدي تم توسيعه ليشمل محاكمة المتورطين في الإبادة، وفي الوقت ذاته تعزيز المصالحة الوطنية كما تبنت رواندا خطة تنموية وطنية طويلة الأمد تُعرف باسم "رؤية ٢٠٢٠" ثم "رؤية ٢٠٥٠"، تهدف إلى تحويل البلاد من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد قائم على المعرفة والخدمات. وضمن هذا الإطار ، تم تمكين المجتمعات المحلية من خلال برامج تنظيمية ومؤسسات قاعدية تشجع على الإنتاج المحلي والمبادرات الصغيرة، مع التركيز على تمكين المرأة والتعليم والتكنولوجيا كما اعتمدت رواندا على نموذج تنموي قائم على الحوكمة الصارمة والمساءلة، مع تعزيز الثقة بالمؤسسات عبر تطوير الخدمات الأساسية وتوفير الأمن، من جهة أخرى، أولت رواندا أهمية خاصة لدور المرأة في التنمية، إذ تبنّت سياسات تمكين واضحة أسفرت عن تمثيل نسائي يفوق ٦٠٪ في البرلمان، وتوفير برامج تنموية تستهدف النساء الريفيات على وجه الخصوص

ورغم النجاحات الملحوظة في رواندا، إلا أن النموذج الرواندي ليس بلا نقد، إذ يشير بعض الباحثين إلى وجود قيود على الحريات السياسية والصحافية، ما يجعل التنمية هناك أقرب إلى "تنمية سلطوية" يتم فيها تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي ضمن بيئة سياسية محكومة بإحكام .

ب-كولومبيا

تُعد التنمية المجتمعية المتكاملة من الركائز الأساسية في عمليات إعادة بناء الدول الخارجة من النزاعات، حيث تُسهم في معالجة الأسباب الجذرية للصراعات وتعزيز التماسك الاجتماعي عبر استراتيجيات طويلة الأمد تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وفي هذا السياق، تقدّم تجربة كولومبيا مثالاً غنيًا على كيفية توظيف التنمية المجتمعية كأداة لبناء السلام بعد أكثر من خمسة عقود من النزاع المسلح ، شهدت كولومبيا صراعًا مسلحًا طويل الأمد بين الدولة والمجموعات المسلحة غير النظامية، وفي مقدمتها حركة القوات المسلحة الثورية الكولومبية (FARC)، والذي خلّف مئات الآلاف من القتلى والملايين من النازحين داخليًا. وبعد توقيع اتفاق السلام عام ٢٠١٦، بدأت الحكومة الكولومبية بتنفيذ سلسلة من البرامج التنموية في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة. تمثلت هذه البرامج في إعادة دمج المقاتلين السابقين ، وتوفير فرص عمل للمجتمعات المتأثرة، وتوسيع الخدمات الأساسية، إضافة

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

إلى تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحديد أولويات التنمية عبر آليات تشاركية، ضمن ما عُرف بـ"الركائز الست للتنمية الريفية الشاملة". وتمت إدارة العملية ضمن خطة شاملة لمرحلة ما بعد النزاع، عُرفت بـ"خطة التنمية الريفية المتكاملة"، التي ارتكزت على العدالة الانتقالية، وتمكين المرأة، والإصلاح الزراعي، وإعادة هيكلة النظام الأمني على المستوى المحلي.

تتمثل في مستوى المركزية والحوكمة في تنفيذ البرامج فقد اعتمدت كولومبيا على بنية مؤسساتية قوية نسبيًا، استطاعت توجيه الموارد نحو المناطق الأكثر تضررًا، ووضع مؤشرات أداء واضحة، إلى جانب إشراف أممي ساعد في تعزيز الشفافية وضمان تنفيذ اتفاق السلام.

وتُظهر تجربة كولومبيا أهمية العدالة الانتقالية والمصالحة في دعم التنمية المجتمعية، إذ تم تأسيس "لجنة الحقيقة" و"محكمة خاصة للسلام"، اللتان ساهمتا في كشف الانتهاكات وتعويض الضحايا، ما عزّز ثقة المجتمعات في الدولة. بينما في العراق، لم يتم إلى اليوم تفعيل إطار عدالة انتقالية حقيقي يعالج آثار الانتهاكات المتكررة التي تعرّضت لها فئات واسعة من المجتمع خلال النزاعات المتتالية، وهو ما يُبقي حالة الاحتقان قائمة ويُقوّض جهود التنمية المجتمعية .

كما أن تمكين المرأة والشباب شكّل محورًا أساسيًا في خطة كولومبيا، من خلال دعم المشاريع الصغيرة وتوفير التدريب المهني وخلق مساحات آمنة للمشاركة في الشأن العام .

ج- تجربة جنوب افريقيا

تُعد التنمية المجتمعية المتكاملة أحد الأعمدة الرئيسية في مسار بناء الدول الخارجة من صراعات عنيفة، حيث تُمكّن هذه العملية من ردم الفجوات الاجتماعية والاقتصادية التي كانت من بين الأسباب البنيوية للنزاع، وتسهم في بناء الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة. وفي هذا السياق، تقدم جنوب أفريقيا تجربة فريدة في التحول من نظام الفصل العنصري إلى نظام ديمقراطي، عبر مسار طويل من العدالة الانتقالية والتنمية، بينما يمثل العراق مثالًا معقدًا على دولة عانت من سلسلة نزاعات داخلية وخارجية وما تزال تواجه تحديات جذرية في تحقيق التنمية المستدامة.

خرجت جنوب أفريقيا من نظام الفصل العنصري عام ١٩٩٤ بعد أكثر من أربعة عقود من التمييز العرقي والقمع السياسي، وتميزت عملية الانتقال السياسي فيها باتباع نهج المصالحة الوطنية على حساب المقاربة العقابية، عبر تأسيس "لجنة الحقيقة والمصالحة" التي أتاحت للضحايا والمعتدين التعبير عن تجاربهم في فضاء علني، ضمن شروط الاعتراف العلني بالذنب والمغفرة، وهو ما عزز القبول الاجتماعي للمرحلة الانتقالية. هذا النهج مكّن من تهدئة الاحتقان العرقي والاجتماعي، وفتح المجال أمام دولة ما بعد الفصل العنصري لتطوير سياسات تنموية تركز على إعادة دمج الفئات المقصاة تاريخيًا، خاصة السود وسكان الأرياف والمناطق الحضرية الفقيرة.

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

تبنـت جنـوب أفريقيا منـذ منتصف التسـعينات سلسـلة مـن الخطـط التنمويـة أبرزهـا "إعادة الإعمـار والتنمية" و"النمـو والتوظيف وتوزيع الدخل"، والتي هدفت إلى توفير السكن، وتحسين التعليم والصحة، وتمكين المرأة، وتوسيع القاعدة الإنتاجيـة. وقد ركزت هـذه البرامج على تعزيز الشـراكات بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخـاص، مع منح أهمية كبيرة للتمكين المجتمعي وتوسـيع المشاركة السياسـية والاقتصادية. رغم التحديات الاقتصادية والهيكلية، خاصة فيما يتعلق بتوزيع الثـروة والبطالة، فـإن المقاربة التنموية لجنوب أفريقيا رسـخت الاعتراف بحقوق الفئات المهمشة كجزء من بناء سلام دائم.

نجحـت جنـوب أفريقيـا إلى حد كبيـر في دمج المصالحة مع برامج التنمية،

من ناحية التمكين، كرّست جنوب أفريقيا سياسات موجهة لتمكين المرأة والشباب والسود، وشجعت المبادرات المجتمعية التـي تعزز روح المواطنة والمسؤولية، بينما في العراق، ورغم وجود بعض المبادرات لتمكين الشـباب والنسـاء، فإنها غالبًا مـا تفتقر إلى الاسـتمرارية أو تتأثر بالصراعات السياسية والتمويل غير المستقر.

كذلـك، اسـتفادت جنوب أفريقيا مـن وجود قيادة سياسية ذات شرعية واسعة بعد المرحلة الانتقالية، جسدها نيلسون مانديلا، والتي ساعدت في توجيه الرأي العام نحو المصالحة والعمل الجماعي .

ثالثـا : تقييم برامج التنميـة المجتمعية في العراق واطار عمل لتعزيزها

١- برامج التنمية المجتمعية المتكاملة وتقييمها

شـهد العـراق خلال العقـود الأخيرة سلسـلة من التحديات المعقدة التي أثّرت سلبًا على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، مما أوجب تبني برامج تنمويـة شـاملة تسـتجيب لحاجـات المجتمعات وتساهم في معالجة آثار النزاعات والاضطرابات السياسـية فـي هـذا الإطـار، أطلقـت الحكومة العراقيـة، بالتعاون مع منظمـات محلية ودولية، عددًا مـن البرامج التـي تهدف إلى دعـم التنمية المجتمعية المتكاملة ورغم تفاوت درجات النجاح والتأثير، إلا أن هذه البرامج تمثل مداخل أساسـية لإعادة بناء المجتمع وتعزيز السلم الأهلي وتحقيق العدالة الاجتماعية.

يُعد برنامج الحماية الاجتماعية من أبرز البرامج الحكوميـة الموجهة للفئات الهشـة والضعيفة في المجتمع العراقـي. يركز هذا البرنامج على تقديم دعم مالي مباشـر للأسـر الفقيـرة والأفراد غير القادريـن علـى العمل، كمـا يعمل علـى تطوير خدمـات الرعايـة الاجتماعيـة وتحسـين كفـاءة مؤسسات الضمان الاجتماعي ويهدف إلى تعزيز الأمان الاجتماعي والتقليل من نسب الفقر، خاصة فـي المناطق التي تعاني من ضعف البنية التحتية في السـياق ذاته، برز برنامـج التنمية المجتمعية الذي اعتمد على منهج تشاركي يدمج المجتمعات المحلية في تحديد احتياجاتها وأولوياتها التنموية. سـعى هذا البرنامج إلى توفير فرص عمل مؤقتة ودائمة من خلال دعم المشاريع الصغيرة، وتوفير الخدمات الأساسـية مثل المياه والكهرباء والتعليم

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

والصحـة. كما شـمل البرنامج مبـادرات لتمكين النساء والشباب، خاصة في المناطق المحررة من داعش، بهدف تعزيز التماسـك الاجتماعي ودفع عجلة التنمية المحلية.

إلـى جانـب البرامـج الميدانيـة، أطلقـت وزارة التخطيط العراقية "خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨" التي تُعد إطارًا استراتيجيًا للتنمية الشاملة والمستدامة. وتهدف هذه الخطة إلى تنويع مصادر الاقتصاد العراقي بعيدًا عن الاعتماد شـبه الكامل على النفـط، من خلال دعـم الزراعة والصناعة والخدمـات، وتحسـين الحوكمـة، وتطوير البنية التحتيـة، وتعزيز التعليـم والرعاية الصحية. كما تسعى إلى ربط عملية التنمية بالإصلاح الإداري ومحاربة الفساد، باعتبارهما شرطين ضروريين لتحقيـق التنميـة الفعليـة. كما سـاهمت منظمات المجتمـع المدني بدور حيوي في دعم المجتمعات المتضررة عبر برامج موجهة نحو التعليم والدعم النفسي والتمكين الاجتماعي. ومن أبرزها برامج المؤسسـة العراقيـة للتنمية، التي نفذت مشـاريع تسـتهدف الأطفال والأسـر العائدة إلـى مناطقها بعد النزوح، عبر توزيع المسـتلزمات الدراسية، وتنظيم دورات توعوية، وتوفير الرعاية النفسـية للمصابيـن بصدمات الحرب هـذه البرامج مثلت خطـوة مهمة نحو إعـادة إدمـاج المجتمعات في دورة الحيـاة الطبيعيـة، وتجاوز الآثار النفسـية والاجتماعية .

تتحـدد الرؤيـة التقييمية التنمويـة لبرامج التنمية المجتمعيـة المتكاملـة فـي العـراق، مقارنة مع بعـض التجارب الدولية التـي تم ذكرها من حيث الأهداف، الآليات، الإنجازات، والتحديات:

أ- الإنجازات

تمكنـت هـذه البرامج في عدد مـن المناطق من تحسـين الوصول الـى الخدمات الاساسـية مثل الميـاه والتعليم والرعاية الصحية ودعمت فرص التمكيـن الاقتصـادي من خلال برامـج التدريب المهني والمشـاريع الصغيرة واسهمت في تعزيز الوعـي المجتمعـي والمشـاركة المدنيـة وبنـاء شراكات بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

ب- التحديات

من اهـم التحديات التي تواجه هذه البرامج انعدام رؤية محددة موحدة للتنمية المجتمعية.

والتركيز على البرامج الإغاثية أكثر من التنموية وضعف استدامة هذه البرامج ونقص في التمويل والدعـم المالـي المسـتدام اضافـة الـى ضعف المشاركة المجتمعية .

٢-إطار عمل تطبيقـي لتعزيز التنمية المجتمعية المتكاملة في العراق

تتمثل رؤية هذا الاطار في بناء مجتمعات محلية عراقية قادرة على إدارة شؤونها التنموية بفعالية، وذلك من خلال تعزيز قدراتها الذاتية والمؤسسية في التخطيط والتنفيذ والتقييم، ضمن بيئة مستقرة وشـاملة تقوم هـذه الرؤيـة على مبـادئ العدالة الاجتماعية، والمشاركة المجتمعية، والاستدامة،

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

باعتبارها ركائز أساسية لتحقيق تنمية مجتمعية متكاملة ويُقصد بذلك تمكين الفئات السكانية كافة، لا سيما النساء والشباب ، من الانخراط الفعّال في عمليات التنمية واتخاذ القرار، بما يضمن توزيعًا عادلًا للموارد والفرص، ويعالج التفاوتات التنموية بين المناطق .

وتسعى هذه الرؤية إلى تجاوز النموذج الريعي المركزي التقليدي، من خلال تفعيل مبدأ اللامركزية التنموية وتوطين التنمية في المستويات القاعدية كما تهدف إلى بناء بيئة تنموية آمنة ومستقرة تعزز من التماسك الاجتماعي، وتقلل من مسببات النزاع، وتؤسس لسلام إيجابي طويل الأمد وتحقيق هذه الرؤية يستلزم اعتماد استراتيجيات تعتمد على التمكين المجتمعي، وتوظيف رأس المال الاجتماعي، وتكامل الجهود بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، لضمان استدامة المبادرات التنموية وفعاليتها على المدى البعيد .

تمر عملية تنفيذ التنمية المجتمعية المتكاملة بسلسلة مترابطة من المراحل التي تبدأ بالتشخيص المجتمعي، حيث يتم اعتماد منهج تشاركي لتحديد الاحتياجات التنموية الفعلية من خلال أدوات المسح الميداني، والمقابلات مع السكان المحليين، وتحليل البيانات الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يسمح برسم صورة دقيقة عن واقع المجتمع وتحدياته. ولا يقتصر التشخيص على البُعد الكمي فحسب، بل يشمل أيضًا البُعد النوعي الذي يُعنى بفهم العلاقات الاجتماعية، والديناميات المحلية، ومستوى الثقة بين المواطن والدولة .

ينتقل العمل بعد ذلك إلى مرحلة التخطيط التشاركي التي تُعد امتدادًا عضويًا للتشخيص، ويتم فيها تشكيل لجان محلية تمثيلية تضم مختلف شرائح المجتمع ، من بينها ممثلو الشباب والنساء والفئات الهشة، إلى جانب السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني تقوم هذه اللجان بإعداد خطط تنموية تتسم بالواقعية والمرونة، وتستند إلى الأولويات المحلية، مع تحديد أهداف قابلة للقياس، ومؤشرات أداء واضحة، وجداول زمنية دقيقة، تأخذ بعين الاعتبار الموارد المتاحة والقدرات المحلية .

يلي ذلك مرحلة التنفيذ، والتي تُترجم فيها الخطط إلى مشاريع ميدانية، مع التركيز على تفعيل قدرات المجتمع المحلي في التنفيذ، سواء من خلال توفير الأيدي العاملة أو تقديم المعارف والخبرات أو عبر المساهمة في الرقابة وتُنفذ التدخلات في مجالات متعددة تشمل تحسين الخدمات الأساسية، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز فرص العمل، وتمكين الفئات الضعيفة، بما يضمن التكامل القطاعي في الاستجابة للاحتياجات .

ثم تأتي مرحلة المتابعة والتقييم، التي تُعد ركيزة أساسية لضمان جودة الأداء واستدامة النتائج. وتعتمد هذه المرحلة على استخدام أدوات تقييم تشاركية تتيح للمجتمع المحلي تقييم التقدم المحرز ومساءلة الفاعلين، كما تتيح إمكانية تعديل مسارات التنفيذ بناءً على الدروس المستخلصة وتُسهم هذه الدورة الكاملة من المراحل في بناء

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

نمـوذج تنموي تفاعلـي ومتكيف، يعزز من قدرة المجتمـع على إعادة إنتاج التنمية ذاتيًا، ويُرسـخ لثقافة الاسـتدامة والمسـاءلة المجتمعية، في ظل بيئة تنموية تدعم الحوكمـة المحلية وتكرّس مبدأ الشـراكة بيـن الدولـة والمجتمع تُعد مؤشـرات النجـاح في تنفيـذ التنميـة المجتمعيـة المتكاملة أدوات تحليلية ومعياريـة لقياس فعالية التدخلات التنمويـة، ودرجة تحقق الأهـداف المرجوة، كما أنها تمثل مرآة لمدى اسـتجابة النموذج التطبيقي لاحتياجـات المجتمعـات المحليـة ولا يُنظر إلى هـذه المؤشـرات بوصفهـا قياسـات رقمية فقط، بل بوصفها دلائل نوعية على تحولات سـلوكية، ومؤسسـية، واجتماعيـة، تعكس فعاليـة النموذج المجتمعـي فـي معالجة التحديـات وتحقيق الأثر المستدام .

ويتمثـل أول مؤشـرات النجاح في مـدى ارتفاع مستويات المشاركة المجتمعية الفعلية في عمليات التخطيط والتنفيذ والتقييم، بحيث لا تكون المشاركة رمزية أو شكلية، بل جوهرية وتقريرية، وهو ما يتجلى في تشكيل لجان مجتمعية فاعلة، وانخراط المواطنين في اتخاذ القرار، وإسـهامهم المباشـر فـي المبـادرات المحليـة وتعزز هذه المشـاركة الشـعور بالملكية والمسؤولية، وتفتح المجال أمام بناء الثقة بين المجتمع والدولة .

كما يُعد تحسـن مؤشـرات التنمية البشـرية على المسـتوى المحلـي كارتفـاع معـدلات الالتحاق بالتعليـم، وتحسـن مسـتوى الرعايـة الصحية، وتوسـيع الوصول إلى المياه والخدمات الأساسية دليلًا ملموسًا على نجاح النموذج التنموي، خاصة إذا كانت هذه المؤشـرات موزعة بشكل متوازن جغرافيًـا، وتُظهـر تقلص الفـوارق التنموية بين المناطـق الحضريـة والريفية أو بيـن المكونات الاجتماعية ويرتبط النجاح كذلك بقدرة المجتمعات علـى تحقيـق الاسـتقرار الاجتماعـي، وتعزيز التماسـك الأهلي، وتقليل النزاعات المحلية، وهو مـا يظهر من خـلال انخفاض مؤشـرات العنف المجتمعـي، ونجاح جهود الوسـاطة المجتمعية، وظهور مبادرات سلمية نابعة من داخل المجتمع. ويُعـد هذا البُعد مؤشـرًا نوعيًا على تحول التنمية من مجرد مشاريع خدمية إلى عملية بناء مجتمعي شامل .

كما يُقاس النجاح بقدرة المؤسسـات المحلية على الأداء بفعالية، سـواء من حيث جـودة التخطيط، أو كفاءة إدارة الموارد، أو شـفافية الإنفاق، وهو ما يمكـن رصده مـن خلال مؤشـرات الحوكمة المحلية، ومستوى رضا المواطنين عن الخدمات، ووجود آليـات محلية للمسـاءلة المجتمعية تعمل بفعاليـة وتعكـس هـذه المؤشـرات مدى ترسـخ مبـدأ اللامركزيـة التنموية والتحـول من الإدارة المركزية إلى التمكين المحلي .

ولا يمكن إغفال مؤشر الاستدامة، الذي يتمثل في قدرة المجتمعات المحلية على الاستمرار في تنفيذ المشـاريع التنمويـة بعد انتهـاء التمويل أو تدخل الجهـات الداعمة، من خلال خلـق موارد محلية، أو تطوير شراكات مع القطاع الخاص، أو تفعيل الاقتصاد المجتمعي. فنجاح أي مشـروع لا يُقاس

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

فقـط بنتائجه الفورية، بل بقدرته على إعادة إنتاج التنمية ذاتيًا، وتحقيق أثر تراكمي طويل الأمد .

كما يُعد ارتفاع نسـبة إدمـاج الفئات الضعيفة في العمليات التنموية، مؤشـرًا علـى عدالة النموذج التنموي وشـموليته، ويُعد تمثيـل هذه الفئات في المجالس المحلية، أو قيادتها لمبادرات مجتمعية، أو اسـتفادتها من فرص اقتصاديـة، دلائل عملية على نجاح التنمية من منظور حقوقي واجتماعي .

إن مجمـوع هـذه المؤشـرات لا يُقـاس كلٌّ منها بمعـزل عـن الآخر، بل فـي علاقاتهـا التبادلية، حيث يشكل التقدم في أحدها شرطًا لنجاح الآخر، ممـا يُعزز مـن تكامل النموذج، ويرسـخ فعاليته واسـتدامته فـي البيئة العراقيـة، بـكل تعقيداتها وتحدياتها.

الخاتمة والاستنتاج

في ضوء مـا تقدم، يتضح أن التنميـة المجتمعية المتكاملـة تمثل مدخلًا اسـتراتيجيًا متعدد الأبعاد يمكـن توظيفه بفعالية لمعالجـة التحديات البنيوية التـي تواجه المجتمع العراقـي، من خلال مقاربة شمولية تربط بين البعد التنموي والبعد الاجتماعي والسياسي في آن واحد. لقد أثبت التحليل النظري والتطبيقـي أن التنميـة حيـن تكـون نابعـة مـن المجتمع، ومبنية على أسـس المشاركة والتمكين والعدالـة، فإنها لا تقتصر على تحسـين مسـتوى الخدمات والبنى التحتية، بل تمتد لتؤسـس لسلام مجتمعي حقيقي، ويعزز التماسـك الأهلي، ويقلل من احتمالات النزاع.

وقد بيّـن الإطار التطبيقي المقتـرح أن التنمية لا يمكـن أن تتحقق بصورة فعالة في ظل غياب بيئة مؤسسـية مرنة، ولا مركزية حقيقية، ومشـاركة مجتمعية أصيلة، كما أن التحديات تستدعي حلولًا مترابطة تتجاوز المعالجات التقنية إلى إصلاحات عميقة فـي البنية المؤسسـية والثقافة السياسـية. ومن هنا، فـإن النجاح في تنفيذ التنمية المجتمعية المتكاملة مرهـون بقدرة الفاعلين على التنسـيق المشـترك، وتوزيـع الأدوار بوضوح، وتكريس الشفافية والمساءلة على كافة المستويات.

إن الاسـتنتاج الجوهـري الـذي يمكـن الخروج به يتمثل فـي أن التنمية المجتمعية ليسـت خيارًا ثانويًـا، بـل ضرورة وطنيـة ملحة لبنـاء عراق مسـتقر وعادل، وأن أي مشـروع لبناء السلام أو اسـتعادة الدولة لا يمكـن أن يُكتب له النجاح دون أن يرتكز علـى قاعدة تنمويـة مجتمعية متجذرة في الواقـع، ومرتكزة على وعي الناس وطاقاتهم ومشـاركتهم الفاعلة. وبالتالي، فإن الاستثمار في المجتمعات المحلية لا من حيث الموارد فحسـب، بل من حيـث الثقة والتفويض والتمكين يجب أن يكون حجر الزاوية لأي سياسـة تنموية قادمة في العراق.

الهوامش

* مدرس مسـاعد\جامعة النهريـن \كلية العلوم السياسية

1- Jessica smart , what is community development?, 2023, https://

loads/2012/04/Community-Development-Challenge.pdf

Idem

7- https://www.future.edu/2022/10/community-development

Gary paul green and anna Haines, Asset Building and Community Development (3rd ed.). SAGE Publications,2012, p23

8- John p. Kretzmann and McKnight , Building Communities from the Inside Out: A Path Toward Finding and Mobilizing a Community's Assets, ACTA Publications, 1993,p5

9- Mohan Giles, Participatory development. In V. Desai & R. B. Potter (Eds.), The Arnold Companion to Development Studies London: Hodder Education, 2001,p49-54

10- John p. Kretzmann and McKnight, ibid.

james Midgley, Social Development: The Developmental Perspective in Social Welfare (London: SAGE Publications Ltd,1995,p12-13

aifs.gov.au/resources/resource-sheets/what-community-development

2- Look at : jim cavaye , understanding community development, https://increate.med-ina.org

3-United nations, community development:a un perspective,un publications, https://t.me/c/1733317786/181

4- nternational Association for Community Development. , Towards Shared International Standards for Community Development Practice. Retrieved from , 2023 ,https://assets.nationbuilder.com/iacd/pages/36/attachments/original/1718716616/044_IACD-Standards-Guidance-Summary-English-Sept-23-1.pdf

Idem .

Ibid.

5- Community Development Foundation. The Community Development Challenge. London: 6- Community Development Foundation. Retrieved from 2006 https://www.lgiu.org.uk/wp-content/up-

Rwanda Vision 2020. Ministry of Finance and Economic Planning, p. 24

17- World Bank Rwanda Systematic Country Diagnostic. World Bank Publications, 2019 p. 38.

18- Benjamin Chemouni, Explaining the design of the Rwandan decentralization: elite vulnerability and the territorial repartition of power. Journal of Eastern African Studies, Routledge,2014, p 200.

19- Andrea Purdekova, Rwanda's Ingando Camps: Liminality and the Reproduction of Power. Refugee Studies Centre, University of Oxford, ,2011, p. 6.

20- Kroc Institute for International Peace Studies. Fifth Report on the Monitoring of the Implementation of the Colombian Peace Agreement. University of Notre Dame 2020, p. 28.

21- Comisión de Seguimiento al Acuerdo de Paz. Informe sobre la implementación territorial del Acuerdo de Paz 2019, p. 35.https://portalparalapaz.gov.co/

11-andrea Cornwall and celestine Nyamu-Musembi, , Putting the "Rights-Based Approach" to Development into Perspective, Third World Quarterly, 25(8),2006, p 1415–1437

12- Peter p Rogers, kazi f jalal and john a Boyd, An Introduction to Sustainable Development London: Earthscan Publications Ltd , 2008,p25-30.

13- Kenneth bush , Peace and Conflict Impact Assessment (PCIA) Handbook. International Development Research Centre (IDRC), Ottawa,2001,p4

14-Clodagh byrne , Building Peace through Community Development: A Case Study of Northern Ireland, Community Development Journal, Oxford University Press,2011,p229

15-Pablo de Greiff, The Role of Transitional Justice in Development: A Policy Paper. International Center for Transitional Justice (ICTJ), New York,2012, p. 18.

16- Government of Rwanda ,

2015, p27.

28- UN-Habitat. Participatory Planning Guide for Local Governance. Nairobi: United Nations Human Settlements Programme, 2016, p29–30

29- UNDP. Handbook on Planning, Monitoring and Evaluating for Development Results. New York: United Nations Development Programme, 2009, 68–74.

30- United Nations. Guidelines for Country Evaluation of National Development Strategies. New York: United Nations Department of Economic and Social Affairs, 2015,p 27–29.

31- Estrella, Marisol, and John Gaventa. Who Counts Reality? Participatory Monitoring and Evaluation: A Literature Review. Brighton: Institute of Development Studies, 1998, p9–12.

32- OECD. Citizens as Partners: OECD Handbook on Information, Consultation and Public Participation in Policy-Making. Paris: OECD Publishing, 2001, p23.

informes-de-resultados

22- Angelika Rettberg , Peacemaking and the Extractive Sector in Colombia: What Can We Learn from 30 Years of Experience? In: Journal of Peacebuilding & Development, Routledge,2020, p. 61.

ibid

23- United Nations Development Programme. Local Governance in Fragile and Conflict-Affected Settings. New York: UNDP, 2016, p15.

24- وزارة التخطيـط العراقية، الخطة الوطنية للتنمية 2018–2022، ص44

25- World Bank, Building Resilient Communities in Iraq, 2018, p. 23

GIZ, Strengthening Local Governance in Iraq, 2019, p. 31

26- World Bank. Localizing Development: Does Participation Work? Washington, DC: World Bank, 2012, p38.

27- United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat). People-Centered Urban Planning Toolkit. Nairobi: UN-Habitat,

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

33- UNESCO. Education for Sustainable Development Goals: Learning Objectives. Paris: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 2017, 19.

34- United Nations Development Programme (UNDP). Human Development Report 2020: The Next Frontier—Human Development and the Anthropocene. New York: UNDP, 2020,p 36–38.

35- Paul Smoke, . Decentralization in Africa: Goals, Dimensions, Myths and Challenges. Public Administration and Development 23, no. 1 (2003)p 11–12.

36- OECD. Making Development Co-operation More Effective: 2019 Progress Report. Paris: OECD Publishing, 2019, 34.

37- UNDP. Sustainability and Exit Strategies: A UNDP Guidance Note. New York: United Nations Development Programme, 2011, 6–9.

الملخص:

يتناول البحث مفهوم التنمية المجتمعية المتكاملة وأهميتها كأداة شـاملة لمعالجة جـذور النزاعات وتعزيز بناء السـلام المسـتدام من خـلال تحليل الوضع الراهن للمجتمعات العراقية، مع التركيز على التحديـات التي تواجهها والفـرص المتاحة لتحقيق التنمية و اقتراح إطار عمل واضح وقابل للتطبيـق لتحقيق التنمية المجتمعيـة المتكاملة في العـراق يتضمـن هذا الإطـار تحديـد الأولويات القطاعيـة مثل (التعليم، الصحـة، البنية التحتية، التنمية الاقتصادية، والحوكمة الرشيدة)، وتحديد الجهـات الفاعلة الرئيسـية (الحكومـة، منظمات المجتمـع المدني، القطاع الخـاص، والمجتمعات المحلية)، وآليات التنسيق والشراكة الفعالة بينها. بالإضافـة إلى ذلك، يسـلط البحـث الضوء على أهمية بنـاء القدرات المحلية، وتمكين المجتمعات من المشـاركة الفعالـة في صنع القـرارات التي تؤثـر في حياتهـا. كما يؤكد على ضـرورة تبني نهج تشـاركي يراعي التنوع الثقافي والاجتماعي في العراق، ويعزز العدالة والمسـاواة بين جميع مكونات المجتمع.

مـن خلال تحليل معمق وتقديـم توصيات عملية، والمسـاهمة في وضع أسس اسـتراتيجية وطنية للتنمية المجتمعية المتكاملة في العراق، بما يضمن تحقيق تنمية مستدامة وشاملة تخدم مصالح جميع العراقيين وتسـهم في بناء مستقبل أكثر استقرارًا وازدهارًا.

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

Abstract:

This research explores the concept of integrated community development and its significance as a comprehensive tool for addressing the root causes of conflict and fostering sustainable peace. It achieves this by analyzing the current situation of Iraqi communities, focusing on the challenges they face and the opportunities available for achieving development. Furthermore, the study proposes a clear and applicable framework for realizing integrated community development in Iraq. This framework includes identifying sectoral priorities (such as education, health, infrastructure, economic development, and good governance), defining key stakeholders (the government, civil society organizations, the private sector, and local communities), and establishing effective coordination and partnership mechanisms among them.

In addition, the research highlights the importance of local capacity building and empowering communities to actively participate in decision-making processes that affect their lives. It also emphasizes the necessity of adopting a participatory approach that considers the cultural and social diversity of Iraq and promotes justice and equality among all components of society.

Through in-depth analysis and the provision of practical recommendations, this research aims to contribute to laying the foundations for a national strategy for integrated community development in Iraq. This strategy seeks to ensure sustainable and inclusive development that serves the interests of all Iraqis and contributes to building a more stable and prosperous future.

• الكلمـات المفتاحية: التنميـة المجتمعية المتكاملـة ، حـل النزاعـات ، بنـاء السـلام ، استراتيجية وطنية، العراق.